

Distr.: General
13 November 2014
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان لدى الأمم المتحدة

نرفق طيه مذكرة توضيحية بشأن إنشاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية
الآسيوية (انظر المرفق).

ونرجو ممتنّين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة
والستين للجمعية العامة، في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، المعنون "التنمية المستدامة".

(توقيع) ف. تشوركين

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أ. دابكيوناس

الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خ. عبد الرحمانوف

الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان لدى الأمم المتحدة

الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية

(مذكرة توضيحية)

في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، وقّع الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان على معاهدة لإنشاء اتحاد جمركي وفضاء اقتصادي موحد، وحدد الموقعون بموجب المعاهدة مراحل التكامل التالية دون أن يتقيدوا بأطر زمنية معينة:

تنص المرحلة الأولى على كفالة التشغيل التام لنظام التجارة الحرة، وبوجه خاص، عدم تطبيق القيود الجمركية والكمية على التبادل التجاري، واعتماد نظام موحد لفرض الضرائب غير المباشرة، وإزالة العوائق الإدارية والمالية وسائر العوائق القائمة أمام حرية حركة السلع؛

وتنص المرحلة الثانية على إنشاء اتحاد جمركي، مع إدماج منطقة جمركية موحدة، وتعريف جمركية موحدة، وإلغاء الضوابط الجمركية على الحدود الداخلية؛

وتنص المرحلة الثالثة على إقامة فضاء اقتصادي موحد، والنظر في إدارة سياسات اقتصادية منسقة، وتشكيل سوق مشتركة للسلع والخدمات، والعمالة ورأس المال، وإنشاء بني أساسية موحدة وإنجاز مواعمة تشريعات الأطراف.

وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تشكّلت الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وكانت تتألف من الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان.

وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أُنخذ في سوتشي قرار خلال اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية يقضي بإنشاء اتحاد جمركي بين ثلاثة دول (الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان) في إطار الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

وبدأ الاتحاد الجمركي بالعمل بصورة تامة منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١١.

وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وقّع رؤساء دول الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان، في دوشانبي، على معاهدة لإنشاء لجنة الاتحاد الجمركي، وكانت تقضي بإنشاء هيئة تنظيمية دائمة موحدة تُدعى لجنة الاتحاد الجمركي، وتتولى مسؤولية تنفيذ قرارات الهيئة العليا للاتحاد الجمركي، أي المجلس المشترك بين دول الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية (على مستوى رؤساء الدول والحكومات).

ومن أجل زيادة فعالية عمل اللجنة، جاء في نص المعاهدة أنه ستكون للقرارات الصادرة عن اللجنة قوة الإلزام على صعيد التنفيذ في أراضي الدول الأطراف.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في ألماني، أُتخذ قرار في اجتماع غير رسمي لرؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بالموافقة على خطة عمل لإنشاء فضاء اقتصادي موحد للاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان، وهو ما يمثل المرحلة التالية من التكامل في أعقاب إقامة الاتحاد الجمركي. وبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ نفاذ مجموعة مؤلفة من ١٧ اتفاقاً أساسياً لإنشاء فضاء اقتصادي موحد.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقّع في اجتماع عُقد في موسكو، وضمّ رؤساء الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان، على معاهدة متعلقة باللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وتنص على إنشاء تلك اللجنة بوصفها الهيئة التنظيمية الدائمة الموحدة للاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي الموحد. وبدأت اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية عملها في ١ شباط/فبراير ٢٠١٢. ومُنحت ما يلزم من صلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات المعقدة المطلوبة لمواصلة عمليات التكامل. وأُسندت إليها مسؤولية المسائل الجمركية والتعريفات الجمركية والتنظيم التقني، وإنشاء الأنظمة التجارية المتعلقة بالبلدان الثالثة، ووضع السياسات التنافسية وسياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الطاقة، فضلاً عن تولّي عدد من المسائل الأخرى.

و بموجب معاهدة اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، نُقلت السلطات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي الموحد، التي كانت في السابق من صلاحيات المجلس المشترك بين دول الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية (الهيئة العليا للاتحاد الجمركي)، إلى المجلس الاقتصادي الأعلى للمنطقة الأوروبية الآسيوية اعتباراً من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اعتمد رؤساء الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان، في أول اجتماع قمة للمجلس الاقتصادي الأعلى للمنطقة الأوروبية الآسيوية، إعلاناً بشأن التكامل الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وكان بمثابة خريطة طريق

لتحقيق مزيد من التكامل والتعاون في إطار الاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي الموحد. ويحدد الإعلان الأهداف المستقبلية للتكامل الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، بما في ذلك هدف إنشاء اتحاد اقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وفي اجتماع للمجلس الاقتصادي الأعلى للمنطقة الأوروبية الآسيوية عُقد في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في موسكو، أُتخذ قرار ينص، في جملة أمور، على تكليف حكومات الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخستان واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية باتخاذ الترتيبات اللازمة لتدوين المعاهدات الدولية التي تشكل الأساس القانوني الدولي للاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي الموحد، والقيام على هذا الأساس، بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٤، بإعداد مشروع معاهدة لإنشاء اتحاد اقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

وخلال اجتماع للمجلس الاقتصادي الأعلى للمنطقة الأوروبية الآسيوية جرى عقده على مستوى رؤساء الدول في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، في أستانا، جرى التوصل إلى تفاهم على أنه اعتباراً من تاريخ إنشاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لن يعود للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية أي وجود. وأُتفق على أنه ينبغي عدم التخلي عن أطر التعاون التي تم التوصل إليها داخل الجماعة لأنها لا تزال ذات قيمة بالنسبة إلى الأطراف.

وفي اجتماع للمجلس الاقتصادي الأعلى للمنطقة الأوروبية الآسيوية جرى عقده في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، في أستانا، وقّع رؤساء الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخستان على المعاهدة المتعلقة بالاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية. ومن المقرر أن يبدأ نفاذها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بعد التصديق عليها من جانب برلمانات الدول الثلاث.

وفي اجتماع للمجلس المشترك بين دول الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية جرى عقده في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في مينسك، وقّع رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة على معاهدة بشأن إنهاء عمل الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

ويمثل إنشاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية الانتقال إلى المرحلة التالية من التكامل، في أعقاب إنشاء الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية والاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي الموحد. وفي هذا الإطار، جرى إدماج نتائج تدوين الأساس القانوني الدولي للاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي الموحد باعتبارها القاعدة التي تقوم

عليها معاهدة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وذلك للاستفادة على الوجه الأمثل من المعايير القائمة، وإزالة المعايير البالية، واستبعاد أوجه عدم الاتساق.

وتأسس الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية باعتباره منظمة دولية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهو ذو شخصية قانونية دولية. وثمة "حريات أربع" قائمة في إطار الاتحاد، تكفل حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، وستتبعها سياسة منسقة أو متفق عليها أو سياسة موحدة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد.

وأجهزة الاتحاد هي المجلس الاقتصادي الأعلى للمنطقة الأوروبية الآسيوية (على مستوى رؤساء الدول)، والمجلس الحكومي الدولي للمنطقة الأوروبية الآسيوية (على مستوى رؤساء الحكومات)، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية (هيئة تنظيمية دائمة للاتحاد، مقرها موسكو) والمحكمة (سيكون مقرها في مينسك). ومن المتوقع أن يتم، بحلول عام ٢٠٢٥، إنشاء هيئة تتجاوز نطاق الولاية الوطنية لتنظيم السوق المالية (سيكون مقرها في ألماني)، مما سيشكل عنصراً أساسياً في تشكيل السوق المالية المشتركة للاتحاد.

وتحدد المعاهدة اختصاص وتنظيم وعمل كل من المجلس الاقتصادي الأعلى للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والمجلس الحكومي الدولي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والمحكمة. كما تضع مبادئ لاتخاذ جميع القرارات الهامة بتوافق الآراء والمساواة في تمثيل الأطراف في إدارة الهيكل الدائمة في اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية بدءاً من مستوى نائب مدير الإدارة، وفي المحكمة بدءاً من مستوى نائب مدير الأمانة، مما يستبعد إمكانية فرض سيطرة أي من الدول الأعضاء على الاتحاد.

وللاتحاد الحق في الاضطلاع بأنشطة دولية، ضمن نطاق اختصاصه، بغية حل المسائل المعلقة.

وتنص المعاهدة على أن يتم تشكيل سوق مشتركة للاتحاد على مراحل في عدد من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية. وعلى وجه الخصوص، سيبدأ عمل الأسواق المشتركة للنفط والمنتجات النفطية والغاز في إطار الاتحاد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٥، والسوق المشتركة للطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠١٩، والسوق المشتركة للأدوية والمنتجات الطبية بحلول عام ٢٠١٧.

ولغة عمل أجهزة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية هي الروسية. وتُعتمد المعاهدات الدولية في إطار الاتحاد، فضلاً عن القرارات الصادرة عن اللجنة

الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية التي تُعتبر ملزمة بالنسبة إلى الدول الأعضاء، باللغة الروسية، وتتم ترجمتها لاحقاً إلى اللغات الرسمية للدول الأعضاء إذا كان يُتوخى ذلك في إطار قوانينها.

والاتحاد مفتوح لعضوية أي دولة تشاطر أهدافه ومبادئه، تحت الشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء. وثمة مادة أيضاً في المعاهدة تنص على إمكانية منح أي دولة مهتمة مركز المراقب في الاتحاد.

وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تمت الموافقة في موسكو على خريطة طريق بشأن انضمام أرمينيا إلى الاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي الموحد، واتخذ رؤساء البلدان الأعضاء في الاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي الموحد وأرمينيا قراراً مشتركاً بشأن خطة عمل لانضمام جمهورية أرمينيا إلى الاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي الموحد.

وفيما يتعلق بتنفيذ أرمينيا لخريطة الطريق، أُتخذ قرار خلال اجتماع قمة معقود في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، في أستانا، من أجل تكليف اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، إلى جانب حكومات الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان وأرمينيا، باتخاذ الترتيبات اللازمة لتهيئة التوقيع على معاهدة انضمام جمهورية أرمينيا إلى معاهدة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

وتمت الموافقة في أستانا أيضاً على خطة عمل (خريطة طريق) لانضمام جمهورية قيرغيزستان إلى الاتحاد الجمركي للاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخستان. واعتمد رؤساء الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان إعلاناً بشأن خطة العمل (خريطة طريق) واعترام قيرغيزستان الانضمام إلى الفضاء الاقتصادي الموحد للاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخستان.

وخلال اجتماع للمجلس الاقتصادي الأعلى للمنطقة الأوروبية الآسيوية على مستوى رؤساء الدول جرى عقده في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في مينسك، جرى التوقيع على معاهدة انضمام جمهورية أرمينيا إلى معاهدة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤. وأصبحت المعاهدة تشكل أداة التصديق القانوني الدولي على قبول عضو جديد في الاتحاد.

وفي الاجتماع نفسه، تمت الموافقة على خطة عمل (خريطة طريق) لانضمام جمهورية قيرغيزستان إلى الفضاء الاقتصادي الموحد للاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخستان، مع الأخذ في الاعتبار إنشاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

واعتمد أيضاً إعلان بشأن خطة العمل (خريطة طريق) لانضمام جمهورية
قيرغيزستان إلى الفضاء الاقتصادي الموحد للاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية
كازاخستان، مع الأخذ في الاعتبار تشكيل الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية
واعترام جمهورية قيرغيزستان أن تصبح دولة كاملة العضوية في الاتحاد.
